«عيش مرحرح»... أسئلة السيادة الغذائية المصرية

محمد أبو الغيط

يبدأ كتاب «عيش مرحرح... الاقتصاد السياسي للسيادة على الغذاء في مصر» (دار صفصافة، القاهرة، 2021)، في صفحته الأولى، بشكر أجيال متعاقبة من الباحثين المصريين والأجانب الذين عملوا عن قرب على «المسألة الزراعية» في مصر». بهذه البداية، يحدد الباحثان، محمد رمضان وصقر النور، أحد أبرز سمات الكتاب في مختلف فصوله، وهي الوعي التام بمكانه كحلقة ضمن سلسلة واسعة محلية وعالمية من محاولات مقاومة العملاق النيوليبرالي. .. وعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص في مادته التاسعة والسبعين على أن الدولة «تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام»، إلا أن هذا المفهوم يظل غير مألوفٍ على الآذان المصرية والعربية، بعد عقود من عموم مفاهيم «الأمن الغذائي» و«الاكتفاء الذاتي». يعتمد الكتاب تعريف السيادة الغذائية المعتمد لدى حركة فيا كمبسينا (نهج المزارعين) العالمية، والذي تم إعلانه في منتدى نيليني عام 2007، «هي حق الشعوب في غذاء صحي وملائم ثقافيا، ينتج من خلال أساليب صحيحة ومستدامة بيئيا، وحقها في تحديد نظمها الغذائية والزراعية...». وفقا لتعداد 2017، يعيش نحو 58% من المصريين في الريف، ويعمل في الزراعة نحو 25% من القوة العاملة في البلاد. وعلى الرغم من ذلك، المزارعون المصريون محرومون من المشاركة الجادّة في القرارات المؤثرة عليهم. يطرح الكتاب أسئلة: ما هو واقع السيادة الغذائية في مصر؟ ما هي تحدّياتها؟ هل تقاوم ممارسات الفلاحين الحالية تجريدهم من هذه السيادة؟ وللإجابة، يدمج الكتاب بين كم ضخم من البيانات والجداول الإحصائية العالمية والمحلية وبين بحث ميداني معمق في قريتين شمال الصعيد، إبوان في المنيا وهوارة في الفيوم، حيث المحصولان النقديان الرئيسيان هما البطاطس والبنجر (الشمندر). شمل البحث الميداني الذي استمر تسعة أشهر استمارات استبيانات، وكذلك شمل معايشة وملاحظات من الباحثين. ولعل هذا ما أدّى إلى توسّع الكتاب لجوانب اجتماعية وأنثروبولوجية، حتى أنه يوثّق أغاني الريفيات، كما يقدّم ملاحظات بالغة الذكاء، عن تأثير نوع المحصول المزروع على «الأدوار الجندرية» ونفاذية النساء إلى أموال الأسرة.

يفنّد الكتاب فكرة الصلحة المحققة للفلاحين من «الزراعة التعاقدية»، وكونها ترفع مكانهم في «سلسلة القيمة»، حيث تغيب تماما موازين القوى التفاوضية بين المزارعين والمصانع التي تمدهم بالبذور وتتعهد بشراء محاصيلهم بعدها.

يحسب الكتاب بدقة بالغة كلفة زراعة طن البطاطس أو البنجر، ليوثق تراجع ربحية نشاط الزراعة في المجمل، حتى أن الدخل الشهري للفلاح المستأجر من الزراعة يصل إلى 1700 جنيه (166 دولارا)، أي أقل من الحد الأدنى للأجور المصري البالغ ألفي جنيه. ولذلك واقعيا ينتشر نمط الزراعة بدوام جزئي، بجانب العمل بوظائف أخرى، إلا أن الأرض تبقى أهميتها رأسمالا اجتماعيا. يرصد الكتاب أيضا أثر التحولات التاريخية في نمط ملكية الأرض ودور الإدارة الحكومية، على سبيل المثال، يوثق أن الانعكاس الرئيسي لـ«الإصلاح الزراعي» في عهد جمال عبد الناصر على المزارعين لا يتركّز على توزيع الأرض، بل على تثبيت القيمة الإيجارية. ويرصد الكتاب أيضاً تراكما تاريخيا لممارسات «نزع القيمة» من الريف لصالح المدن المصرية، فضلا عن نزعها من مصر في المجمل لصالح دول الشمال، وذلك منذ تصدير محصول القطن في عهد محمد علي، وحتى الوضع الحالي لشركة بيبسي العالمية. كما يوثق أنماطا عديدة من «المقاومة» الفلاحية، مثل الاحتفاظ بهامش لزراعة الخضر لاستهلاك الأسرة، وكذلك الحفاظ على عادات صناعة الخبز التقليدي، مثل «الخبز المرحرح» أو «البتاو»، الذي يظل صالحا للأكل أشهر. حين يعيد الفلاحون استخدام البذور بالطريقة التي يسمّونها «كسر تقاوي»، فهم في الواقع يخالفون اتفاقات دولية، آخرها اتفاق الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية «يوبوف» في 2017، ومن الممكن أن تقاضيهم الشركات بموجب موافقة برلمانية لم يلتفت إليها الرأي العام المصري في ذلك الوقت. في المجمل، يعد الكتاب إضافة مهمة ونادرة في فنّته، وعلى الرغم من أن تركيزه الأكبر يصبّ على توصيف المشكلات وليس حلولها، إلا أن خاتمته التي كتبها الأكاديمي الجزائري حمزة حموشان، بوصفه منسق مشروع السيادة الغذائية في شمال أفريقيا، تشير إلى مناقشات وحلول تتّسم من التقني إلى السياسي، ومن المحلي إلى العالمي.

كيف يفكّر الأسد اليوم؟

رضوان زيادة

هناك حقلٌ ممتعٌ في العلوم السياسية، يقوم على المدرسة السلوكية في حقل السياسة. تفترض هذه المدرسة أن المؤسسات السياسية في الدول التسلطية أو الدكتاتورية هي في غاية الهشاشة والضعف، ولذلك لا تعمل بشكل مؤسسي. والهدف من هياكل المؤسسات الموجودة السيطرة أكثر من أن تعمل من أجل تحقيق أهدافها السياسية المناطة بها، فالبرلمان لا يعمل بوصفه صوت المواطنين، ووسيلةً لتحويل الغضب الشعبي إلى داخل قبة البرلمان، كما في الديمقراطيات. بالعكس، للبرلمان في الدول التسلطية وظيفة مختلفة، وهي امتصاص الغضب الشعبي، عبر منحهم مقاعد للمستيتيج الاجتماعي ورواتبا تعويضيا إذا كانوا في حاجة له بالنسبة لبعضهم. وهكذا ينطبق القول على المؤسسات الأخرى، كالقضائية والتنفيذية. إذا كانت هذه المدرسة السلوكية تفيد في دراسة الأنظمة السياسية للدكتاتوريات، فإن الطريقة الوحيدة هي دراسة السلوك الشخصي والنفسي للدكتاتور بوصفه الدولة ذاتها، كما قال لويس الخامس عشر قديما «أنا الدولة والدولة هي أنا». ولذلك بدأت الكتابات والدراسات تكثر في التحليل النفسي والسلوكي للدكتاتوريين بشكل خاص، إذ ربما نستطيع، مع هذا التحليل، معرفة أو على الأقل توقع رد فعل هذا الحاكم أو الدولة تجاه بعض أزمات السياسة الخارجية. ولذلك تعتمد وزارة الخارجية الأميركية على سبيل المثال على محللين من هذه المدرسة السلوكية في قراءة ردّات فعل زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، فليس من المهم قراءة البيانات الحكومية بقدر ما هو مهم التركيز على تحليل السلوك الشخصي للزعيم الذي سيحكم حتما ردّة فعل الدولة في سلوكها التصويتي أو العدائي أو حتى خلال الحرب. في السياق نفسه، من الأهمية بمكان تتبع السلوك الشخصي لبشار الأسد، حتى يمكن توقع ردّة فعله تجاه الأزمات المستقبلية التي تعتري نظامه الذي يخضع لعقوبات أميركية وأوروبية، وفي الوقت نفسه، يواجه تجاهلا أو إهمالا عربيا ودوليا. في الحقيقة، المخزن الرئيسي لهذه المعلومات مصدران رئيسيان: الأول «الإيميلات» (الرسائل) المسرّبة من خلية الأزمة. تظهر «الإيميلات» التي كان يرسلها إلى زوجته وحماه ومستشارته الإعلامية لونا الشبل، وغيرهم من المقرّبين، دوما شخصا متردّداً، لا قدرة له على اتخاذ قرار حاسم. وفي الوقت نفسه، تظهره شخصا يعرف تماما ما يدور حوله، لكنه يريد طرقا من أجل التحايل على الحقيقة والواقع. وربما هذا ما يفسر دوما اتهام الزعماء الذين قابلوه له بالكذب دوما. وهذا ما يظهر أيضا في الكذب، أحيانا الغبي منه، أمام الكاميرا، عندما يجري مقابلة مع صحافي أجنبي لا يتردّد في سؤاله أسئلة محرجة، فيضطر للكذب في الإجابة عنها.

يكرّر الأسد تقريبا الكلمات نفسها في هذه المقابلات، ويعيد العبارات نفسها منذ بداية الانتفاضة في مارس/ آذار 2011، وكأنه يعيش في عالمه الخاص الذي نسجه من خياله، أنه قادر على العودة بسورية إلى ما كانت عليه قبل مارس 2001. وبالمناسبة، هذا ما نصحته به زوجته في إحدى رسائل البريد الإلكتروني، أن يكرّر العبارات نفسها، فهي ربما ترسخ في عقل الإعلام الغربي بوصفها «حقائق». المصدر الثاني للمعلومات عن الحالة النفسية والسلوكية للأسد مقابلة الأشخاص الذين تقابلوا معه خلال الأعوام الماضية في فترات مختلفة، حيث يتأكد هنا وصفه شخصية تتلاعب بالكلمات، يغيّرها حتى أول ما تُحب عليه، ثم ينقلب عليها فيتهم بالكذب، وهذا طبعا فرق كبير بين شخصيته وشخصية والده حافظ الأسد الذي كان يدرك وزن الكلمة بالنسبة لرئيس الدولة، وكان أكثر ثقة بنفسه. أما السبب الثاني للأزمة اللبنانية، فتمطير هو عدم تطبيق المصرف المركزي قانون «الكابيتال كونترول» وعدم مصادقة مجلس النواب عليه، ما سمح لكبار المودعين، وأغلبهم من السياسيين والمسؤولين، بتهريب ودائعهم إلى الخارج. هذا ما أدّى إلى انخفاض الاحتياط المركزي بالعملات الصعبة، الأمر الذي أوجد صعوبة في استيراد المواد النفطية.

الكيدية السياسية في الممارسة بين المسؤولين اللبنانيين التي لم تنتج تشكيل حكومة إنقاذية، إضافة إلى العقوبات الدولية المفروضة على لبنان، أحدثتا هذه الأزمات المتوالية التي تدفع رفع الدعم عنها، أو خوفا من انقطاع تلك المادة بسبب عجز المصرف المركزي عن تأمين الدولار للاستيراد. وفي الحالتين، يشكل تخزين المحروقات في الأحياء السكنية، وتحديدًا في طوابق المباني السفلية والأرضية، كارثة تهدد بحدوث انفجار قد يؤدي إلى انهيار المباني في الانغماس في الساحة الإقليمية. هذا ونحت الدول العربية منحى الدول الغربية، واتخذت القرار بفرض مقاطعة اقتصادية على لبنان.

أما السبب الثاني للأزمة اللبنانية، فقلبس من عدم تطبيق المصرف المركزي قانون «الكابيتال كونترول» وعدم مصادقة مجلس النواب عليه، ما سمح لكبار المودعين، وأغلبهم من السياسيين والمسؤولين، بتهريب ودائعهم إلى الخارج. هذا ما أدّى إلى انخفاض الاحتياط المركزي بالعملات الصعبة، الأمر الذي أوجد صعوبة في استيراد المواد النفطية.

الكيدية السياسية في الممارسة بين المسؤولين اللبنانيين التي لم تنتج تشكيل حكومة إنقاذية، إضافة إلى

> مصرف لبنان بات أمام خيارات أهونها مرّ، كالدعم من مال المودعين

خارج لبنان، فضلًا عن تخزين كميات أخرى، بغرض جني أرباح مضاعفة بعد رفع الدعم عنها، أو خوفًا من انقطاع تلك المادة بسبب عجز المصرف المركزي عن تأمين الدولار للاستيراد. وفي الحالتين، يشكل تخزين المحروقات في الأحياء السكنية، وتحديدًا في طوابق المباني السفلية والأرضية، كارثة تهدد بحدوث انفجار قد يؤدي إلى انهيار المباني في الانغماس في الساحة الإقليمية. هذا ونحت الدول العربية منحى الدول الغربية، واتخذت القرار بفرض مقاطعة اقتصادية على لبنان.

أما السبب الثاني للأزمة اللبنانية، فتمطير هو عدم تطبيق المصرف المركزي قانون «الكابيتال كونترول» وعدم مصادقة مجلس النواب عليه، ما سمح لكبار المودعين، وأغلبهم من السياسيين والمسؤولين، بتهريب ودائعهم إلى الخارج. هذا ما أدّى إلى انخفاض الاحتياط المركزي بالعملات الصعبة، الأمر الذي أوجد صعوبة في استيراد المواد النفطية.

الكيدية السياسية في الممارسة بين المسؤولين اللبنانيين التي لم تنتج تشكيل حكومة إنقاذية، إضافة إلى

«فتح» بين التحرير والتشبيح

حيّان جابر

تشهد مدن الضفة الغربية تحرّكات احتجاجية مدنية وسياسية، منذ الإعلان عن مقتل الناشط السياسي، نزار بنات، تحت التعذيب في سجون السلطة، رفضاً وتنديداً بسلوك الأجهزة الأمنية والسلطوية عموماً. على الرغم من فداحة الجريمة المرتكبة، إلا أن الغضب الشعبي الفلسطيني من مؤسسات وقيادات السلطة واسع وعريض، وربما يصحّ وصفه بأنه شامل، إذ يطاول جميع القضايا والملفات التي يفترض بالسلطة تناولها ومعالجتها إدارياً وسياسياً وخدمياً، فالفشل السلطوي ظاهر وبيّن، حتى يكاد الضرير يبصره، ولنا في صفقة اللقاحات المضادة لفيروس كورونا خير مثال على ذلك. ولكن الفشل الأكبر ومصدر الغضب الشعبي الأعظم يعود إلى توالي السقطات السلطوية الفادحة وطنياً وسياسياً، من تنامي المسلكيات والممارسات المشبوهة القمعية تجاه معارضيها، إلى عجزها عن مواكبة (بل يمكن القول تعمّدها تجاهل) الانتفاضة أو الهبّة الفلسطينية أخيراً، على الرغم من تصاعدها اجتماعياً وسياسياً، مروراً بإصرارها على التمسّك بحلّ الدولتين، والمضي بالمسار التفاوضي وسيلة وحيدة وواحدة، على الرغم من ثبوت فشله وعجزه عن استعادة جميع حقوق الفلسطينيين المشروعة.

تتعدد أسباب الغضب والاحتقان الشعبي على أداء مؤسسات السلطة وقياداتها، الأمر الذي يفترض بالأخيرة الحذر والتمعن بجميع المصالب المسؤولة عنها، بدلاً من خطاب التشكيك في النيات الشعبية. لكن واستناداً إلى تجربة المنطقة الزاخرة في السنوات الأخيرة، نجد أن حالة النكران السلطوية فلسطينياً لا تختلف عن نظيرتها في أي نظام رسمي عربي، ثار واحتج شعبه على فشله المتلاحق داخلياً وخارجياً، كما في العراق والجزائر والسودان ولبنان أخيراً، وسورية والبحرين ومصر واليمن وليبيا وتونس سابقاً، فالطبقة الحاكمة معنيّة بالحفاظ على مصالحها الذاتية المتناقضة مع مصالح الشعوب حكماً، ما يفرض عليها التهزيء من الواقع والتنصّل من المسؤولية، بل وإنكار الشعب وحقوقه، بما فيها حقّه في الاحتجاج والتظاهر، وصولاً إلى تكذيب صور وفيديوهات وشواهد القمع والسحل والقتل الممارسة بحقّ المحتجين والمنتفضين والمعارضين عموماً.

لم تنكر السلطة الفلسطينية مقتل نزار بنات داخل سجونها، لكنها حاولت التنصّل من مسؤوليتها عبر إخفاء أسباب وفاته الحقيقية، كي توحي للمتابع بأنه قد توفي نتيجة ظرف صحي عارض، من دون أي مسؤولية أمنية عن ذلك، وهو ما يزيد من فقدان الثقة بالسلطة وأجهزتها، وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية والسياسية من ناحية أولى. ويعزّز الشكوك بشأن تعمّد العنف والقتل من الأجهزة الأمنية من ناحية ثانية، وكأنها رسالة تحذير، بل تهديد، تهدف إلى إرهاب المجتمع وتخويفه من مصير كلّ من يجرؤ ويتقد السلطة وقياداتها! بناء على ذلك كله، أي على الأسباب السياسية والاجتماعية والأمنية، كان لا بد من التظاهر والاحتجاج، بهدف الضغط من أجل إحداث تغيير جذري في هياكل السلطة ودورها وبنيتها وقيادتها، لتمتين الجبهة الداخلية وتعزيز قدرة الشارع على مواجهة حملات التطهير العرقي والفصل العنصري الصهيونية، في سياق النضال التحرري الفلسطيني الشامل، حيث أضحت السلطة للأسف من أهم أسباب تراجع مساهمة مناطق الضفة الغربية في مشروع التحرّر الشامل والكامل.

ما هو غير طبيعي، وإنْ كان متوقعاً، مشاهدة مظاهر العنف السلطوي (بشقيه الرسمي وغير الرسمي) في التصدّي للحشود المحتجة، ورمي المحتجّين بعشرات التهم المشكّكة في انتمائهم الوطني، واعتبارهم ينفّذون أجندات خارجية. طبعاً لا يمكن منع أنصار المفصول من حركة فتح، محمد دحلان، أو حركة حماس وربما ناصر القدوة، عن الانخراط في هذه الاحتجاجات (رغم معارضة صاحب هذا الرأي لهم أيضاً)، بل سوف نستغرب عدم انخراطهم، إلا في حال عدم امتلاكهم كتلة بشرية داعمة لهم، ففي منطق التنافس السياسي الداخلي يحقّ لأي طرفٍ سياسيٍّ استثمار الفشل الحكومي والرسمي، عبر حشد أنصاره وتقديم رؤيته المغايرة (على فرض امتلاكه رؤية مغايرة). وبالتالي، لا تقلّل محاولة أي طرف استثمار هذه الاحتجاجات واستغلالها من بعدها الوطني، كما لا يقلل من شرعيتها، وبالتالي لا يجوز ولا يصح قبول هذا الخطاب السلطوي أو السكوت عنه.

وعليه، لم تخرج تجربة كل من السلطتين الفلسطينيتين (شهدنا السلوك السلطوي نفسه من حركة حماس إبان احتجاجات «بدنا نعيش») مع الحركات الاحتجاجية الشعبية، عن التي حكمت ممارسات مجمل النظم الرسمية العربية التي سبقتها في التصدّي للحركات الاحتجاجية والرسمية، مع ملاحظة الفرق الكبير في الإمكانات والقدرات لصالح النظام الرسمي العربي طبعاً، وكأننا أمام كتالوغ واحد يحدّد خطوات النظم في قمع الشعوب وإثارة الحروب الداخلية، بدلاً من محاسبة المسؤولين من أعلى الهرم إلى أسفله، وتقبل الرأي الشعبي واحترامه والاعتراف بالأخطاء ومعالجتها في أسرع وقت ممكن. كما لم يخرج خطاب حركة فتح وسلوكها بفضل وجوه بارزة غادرت الحزب منذ سنوات، احتجاجاً على المنحى اليميني المتطرّف، على شاكلة فاليري بيكريس التي فازت في جهة إيل دو فرانس التي تضم باريس وضواحيها، أو على شاكلة جزافييه برترون، وزير العمل السابق، والذي فاز بأغلبية كبيرة في منطقة شمال فرنسا دفعته إلى الإعلان مباشرة عن ترشّحه للانتخابات الرئاسية المقبلة. ومن عجائب المصادفات أن الرئيس ماكرون اضطر للتصويت عليه، بعد فشل لائحة حزبه في الوصول إلى الدور الثاني، وإذا علمنا أن عدد المنتمين لهذا الحزب نزل من 215 ألفاً سنة 2014 إلى 65 ألف عضو أواخر سنة 2020، نعرف مدى الأزمة التي ضربت هذا الحزب، ونجاح استراتيجية ماكرون في تكسير عظامه، ولو أنه لم ينجح في بناء حزبه، الجمهورية إلى الأمام، ما يدعونا إلى القول إن ماكرون استطاع الهدم من دون البناء. رابعاً، امتداد «الخضر» وارتفاع شعبيتهم، إذ

> نشهد تحول «فتح» من حركة تحرّر وطني تقود النضال الفلسطيني المسلح إلى حزب سلطوي

كوادر حركة فتح الوطنية من تبعات هذا الخطاب وهذه الممارسة. نعم، تعود قيادة حركة فتح الجسم السياسي الفلسطيني إلى ستينيات القرن المنصرم، حيث تعاقبت مراحل وتقلباتٌ كثيرة في أثناء قيادتها له، من مسار التحرّر الوطني إلى مسار السلام (الاستسلام) مروراً بمرحلة المقاومة الشعبية وغيرها من التقلبات والتحولات، الأمر الذي جعلنا نشهد تحول «فتح» من حركة تحرّر وطني تقود النضال الفلسطيني المسلح إلى حزب سلطوي يقود العمل السياسي والتفاوضي، ويدير الشؤون اليومية (بغض النظر عن تقييمها)، بيد أننا اليوم أمام مرحلةٍ خطيرة فلسطينياً وفتحاوياً، نظراً إلى احتمالاتها المتناقضة، إذ قد تحقق الاحتجاجات الشعبية في مناطق الضفة الغربية أولاً، ومظاهر المقاومة الشعبية المتصاعدة في غالبية أرض فلسطين التاريخية ثانياً، نجاح التيار الوطني داخل حركة فتح في استعادة دور الحركة الوطني المتطابق مع اسم الحركة؛ حركة التحرّر الوطني الفلسطيني؛ على الرغم استبعاد الكاتب ذلك. أو قد تُحدث تحوّلاً جديداً في نهج الحركة وطبيعتها، بعد تحولها من حركة تحرر إلى حزب سلطوي، وذلك بتحوّلها من حزب سلطوي إلى تيار تشبيحي لا أكثر؛ وهو ما يُخشى منه بشدة؛ بلفظ جميع كوادره الوطنية.

(كاتب فلسطيني)

انتخابات جهوية في فرنسا بطعم الرئاسيات

عمر العرابط

مرّت الانتخابات الإقليمية والجهوية في فرنسا لاختيار مجالس الأقاليم والجهات في جوّ اتسم بالعزوف الانتخابي الكبير، بل ولنقل بالامبالاة وبعدم اكتراث مواطنين فرنسيين كثيرين، حيث اختار أكثر من ثلثي الناخبين مقاطعة الانتخابات لعدة أسباب، أهمها عدم الإحساس بأهمية المواضيع المطروحة، إذ لوحظ أن المواضيع التي نوقشت في أثناء الحملة الانتخابية كانت بالأساس ذات بعد وطني وسيادي، أكثر منها مواضيع تتعلق بسياسة القرب، سيما وأنها لا تدخل في صلاحيات مجالس الجهات والأقاليم، حيث طغت ملفات الأمن ومحاربة الإرهاب والهجرة والشغل والبطالة على طاولة المناقشات العامة، وهي مواضيع، على الرغم من أهميتها القصوى، طرحها سابق لأوانه، في انتظار رئاسيات السنة المقبلة، ما أعطى انطباعاً عاماً لدى الرأي العام الفرنسي بأنه أمام انتخابات تمهيدية لاختيار المرشحين المحتملين لرئاسة الدولة الفرنسية أو تأكيدهم. أبرز ما أسفرت عنه الانتخابات عودة الأحزاب التقليدية إلى المشهد السياسي الفرنسي، أو بالأحرى بقاؤها تراس الجهات والأقاليم، حيث حافظ حزب الجمهوريين، اليميني، على رئاسة سبع جهات، واستطاع الاشتراكيون، بدعم من الخضر، من المحافظة على رئاسة خمس جهات، وهي نتيجة مخيّبة للآمال، خصوصاً أن حزب الجمهورية إلى الأمام، أو دعونا نسميه «حزب ماكرون»، ظهر أنه مدين بوجوده على الساحة السياسية للرئيس، ولم يستطع أن يتجذّر في أوساط المجتمع الفرنسي بعد زهاء خمس سنوات من بدايته. بل الأدهى أن هذا الحزب لم يحصل حتى على المركز الثاني في كل الجهات، وكانت نتائجه في مناطق عديدة دون مستوى عتبة 10% التي تسمح بالوصول إلى الدور الثاني.

لم يكن حزب الرئيس الوحيد العائد بخفي حنين من هذه الانتخابات، فقد فشل أيضاً التجمع الوطني، اليميني المتطرّف برئاسة مارين لوبان، في الحصول على رئاسة جهة الباكا، وعاصمتها مدينة نيس الفرنسية، وهي الجهة المعروفة عالمياً بشواطئها ومدنها الجميلة، وهي وجهة أثرياء عرب وروس وفنانين عالميين عديدين. ويعود فشل الحزب العنصري، بالأساس، إلى التحالف الجمهوري الذي جمع كل أحزاب اليمين التقليدي والوسط وحزب ماكرون في لائحة واحدة، ثم إلى انسحاب اليسار والخضر من الجولة الثانية لقطع الطريق عليه. ولولا ذلك لرأينا تيري مارياني، وهو وزير سابق في حكومة الرئيس الأسبق ساركوزي، وصديق لجزار سورية بشار الأسد وللرئيس الروسي بوتين، على رأس هذه الجهة. المفارقة في نتائج هذه الانتخابات الإقليمية والجهوية أنها حافظت على الوجوه نفسها التي عرفتها انتخابات 2015، وكان المشهد السياسي على حاله، وكان فرنسا لم تعرف انتخابات رئاسية سنة 2017، جعلت الرئيس ماكرون في مواجهة مارين لوبان، ما يمكن من استنتاج العبر التالية: أولاً، التفريق بين الانتخابات الجهوية والوطنية، فنسبة المشاركة التي لم تتعد الثلث، بلّ الخمس في بعض المناطق الشعبية، تعكس أزمة المحلّ، وتوضح فقدان الثقة بالطبقة السياسية المسيطرة على الحكم في فرنسا. ثانياً، التوجه اليميني المتزايد، فعلى الرغم من عدم حصول اليمين المتطرف على رئاسة أية جهة، إلا أنه استطاع فرض أجندته السياسية، وإبراز المواضيع التي تحتل الأولوية في برنامجه، ما أجبر الأحزاب الأخرى على تبني جزء من أفكاره المتطرّفة، خصوصاً فيما يتعلق بالأمن والمهاجرين ومحاربة التطرّف والإسلاموية. ثالثاً، هشاشة الأحزاب التقليدية، حيث حافظ حزب «الجمهوريون» على رئاسة الجهات، بفضل وجوه بارزة غادرت الحزب منذ سنوات، احتجاجاً على المنحى اليميني المتطرّف، على شاكلة فاليري بيكريس التي فازت في جهة إيل دو فرانس التي تضم باريس وضواحيها، أو على شاكلة جزافييه برترون، وزير العمل السابق، والذي فاز بأغلبية كبيرة في منطقة شمال فرنسا دفعته إلى الإعلان مباشرة عن ترشّحه للانتخابات الرئاسية المقبلة. ومن عجائب المصادفات أن الرئيس ماكرون اضطر للتصويت عليه، بعد فشل لائحة حزبه في الوصول إلى الدور الثاني، وإذا علمنا أن عدد المنتمين لهذا الحزب نزل من 215 ألفاً سنة 2014 إلى 65 ألف عضو أواخر سنة 2020، نعرف مدى الأزمة التي ضربت هذا الحزب، ونجاح استراتيجية ماكرون في تكسير عظامه، ولو أنه لم ينجح في بناء حزبه، الجمهورية إلى الأمام، ما يدعونا إلى القول إن ماكرون استطاع الهدم من دون البناء. رابعاً، امتداد «الخضر» وارتفاع شعبيتهم، إذ

> المشهد السياسي الفرنسي غير مستقر، ولن يستقر توازن القوى السياسية إلا بعد معرفة أسماء جميع المرشحين لانتخابات الرئاسة

لولا تحالفهم مع اليسار لما استطاع هذا الأخير الحفاظ على مواقعه، بينما نلاحظ أفول نجم حزب فرنسا الأبية، الذي يرأسه المعارض المشاكس والمرشّح للرئاسيات المقبلة كما السابقة، جان لوك ميلونشون. خامساً، افتقاد الزعامات الحقيقية داخل الأحزاب التقليدية، إذ من الصعب والعجيب أن نرى أن استطلاعات الرأي، وحتى نتائج هذه الانتخابات، ما زالت تضع الرئيس ماكرون في المقدمة، متبوعاً بمارين لوبان، على الرغم من أن حزبيهما فشلا في الحصول على نتائج مشرفة.

قد يكون من المجازفة الآن التنبؤ بما ستكون عليه الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في غضون عشرة أشهر، ففي الوقت الحالي، يمكن القول إن المشهد السياسي الفرنسي غير مستقر، ولن يستقر توازن القوى السياسية إلا بعد معرفة أسماء جميع المرشّحين، كما أن السياق الاقتصادي والاجتماعي سوف يؤثر على تصوّر الفرنسيين، لا سيما مع بدء خروج البلاد من الأزمة الصحية التي لم تنته بعد، والتي لا تزال انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية غير واضحة.

ولكن، يمكن أن نستشرف المستقبل واستخلاص العبر والدروس من نتائج الانتخابات الإقليمية والجهوية، مع بروز مؤشّر كبير، يوحي بأن الانتخابات المقبلة لن تكون كمثيلاتها، إذ إن المستوى القياسي للامتناع عن التصويت في الجولتين الانتخابيتين، وغياب ثلثي الناخبين عن صندوق الاقتراع، يجعلان التكهن بنتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المقبلة صعب المنال. بيد أن من الأكيد أن هذه الانتخابات أضعفت كلا المرشحين البارزين، الرئيس ماكرون الذي يستعير أفكاره من اليمين المتطرّف، بغية مغازلة ناخبيه، ومارين لوبان التي تحاول أن تنفي تطرّفها وغلوها اليميني، وقابليتها بعض السياسات المحورية والمركزية الفرنسية، وتنحو منحى اليمين التقليدي، لا سيما فيما يخص الجانب الاقتصادي، ما يفتح باب المنافسة على مصراعيه لمرشّحين آخرين، خصوصاً من أوساط اليمين، وقد تكون لهم حظوظ وافرة، إذ غالباً ما يختار الشعب الفرنسي النسخة الأصلية للمنتوج في مقابل النسخة المقرصنة.

(كاتب مغربي مقيم في فرنسا)

ماكرون يدلي بصوته في مركز اقتراع في لوتوكيه في 27/ 6/ 2021 (فرانس برس)

أزمة المحروقات وظواهر غريبة في لبنان

جيرار ديب

أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي اللبناني أنه عثر على 16 قذيفة صاروخية من نوع «آر بي جي» وخمس قذائف متنوعة، جميعها قديمة وغير معدّة للتفجير، في العاصمة بيروت. وبيان كهذا يأتي بتكرر في أكثر من منطقة في لبنان، ليس لأهداف تخريبية أمنية، ولا هي أعمال إرهابية بغرض زعزعة الساحة الداخلية، بل هي ظاهرة أصبحت مألوفة عن اللبنانيين.

تتواصل أزمة المحروقات في لبنان، بسبب عدم تسليم المورّدين محطات الوقود الكميات اللازمة لحاجة السوق وتأخر مصرف لبنان بفتح اعتمادات استيراد البنزين والمازوت، لهذا يتوقع أن تستمر هذه الأزمة حتى تأخذ الدولة قرار رفع الدعم. تتجه السلطة اللبنانية إلى رفع الدعم عن المحروقات، نتيجة عجز المصرف المركزي عن الاستمرار في سياسة الدعم بسبب الوضع الاقتصادي في لبنان، نتيجة عوامل كثيرة، أبرزها العقوبات على لبنان، بسبب سياسات حزب الله بالانغماس في الساحة الإقليمية. هذا ونحت الدول العربية منحى الدول الغربية، واتخذت القرار بفرض مقاطعة اقتصادية على لبنان.

أما السبب الثاني للأزمة اللبنانية، فتمطير هو عدم تطبيق المصرف المركزي قانون «الكابيتال كونترول» وعدم مصادقة مجلس النواب عليه، ما سمح لكبار المودعين، وأغلبهم من السياسيين والمسؤولين، بتهريب ودائعهم إلى الخارج. هذا ما أدّى إلى انخفاض الاحتياط المركزي بالعملات الصعبة، الأمر الذي أوجد صعوبة في استيراد المواد النفطية.

الكيدية السياسية في الممارسة بين المسؤولين اللبنانيين التي لم تنتج تشكيل حكومة إنقاذية، إضافة إلى العقوبات الدولية المفروضة على لبنان، أحدثتا هذه الأزمات المتوالية التي تدفع رفع الدعم عنها، أو خوفًا من انقطاع تلك المادة بسبب عجز المصرف المركزي عن تأمين الدولار للاستيراد. وفي الحالتين، يشكل تخزين المحروقات في الأحياء السكنية، وتحديدًا في طوابق المباني السفلية والأرضية، كارثة تهدد بحدوث انفجار قد يؤدي إلى انهيار المباني في الانغماس في الساحة الإقليمية. هذا ونحت الدول العربية منحى الدول الغربية، واتخذت القرار بفرض مقاطعة اقتصادية على لبنان.

أما السبب الثاني للأزمة اللبنانية، فتمطير هو عدم تطبيق المصرف المركزي قانون «الكابيتال كونترول» وعدم مصادقة مجلس النواب عليه، ما سمح لكبار المودعين، وأغلبهم من السياسيين والمسؤولين، بتهريب ودائعهم إلى الخارج. هذا ما أدّى إلى انخفاض الاحتياط المركزي بالعملات الصعبة، الأمر الذي أوجد صعوبة في استيراد المواد النفطية.

الكيدية السياسية في الممارسة بين المسؤولين اللبنانيين التي لم تنتج تشكيل حكومة إنقاذية، إضافة إلى

> مصرف لبنان بات أمام خيارات أهونها مرّ، كالدعم من مال المودعين

بانتظار الارتطام

حسام كنفاني

يعيش لبنان حالة سقوط حر إلى هاوية يبدو أن لا قعر لها، خصوصاً في ظل لم تفلح الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد في تحييدها عن مسار المحاصصة الطائفية والمذهبية الضيقة. الجميع اليوم يترقب شكل الارتطام المقبل، ليتم على أساسه البحث عن طريقة لن تكون سهلة للصعود من جديد، في حال كان ذلك ممكناً. هذا الارتطام قد يأخذ أشكالاً مختلفة، من الممكن أن يكون أقربها الاتفاق على تشكيل حكومة إنقاذية. ورغم أن حكومة كهذه لن تحمل حلولاً سحرية للوضع المتردي، إلا أنها ستعطي الأطراف الدولية التي لا تزال راغبة في مساعدة لبنان بعض الثقة في استقرار المسار السياسي في البلاد، وبالتالي القدرة على اتخاذ خطوات اقتصادية، من الممكن أن تكون قاسية، لتصحيح الاعوجاج الاقتصادي الذي بدأ قبل عقود من اليوم.

غير أن هذا الارتطام لا يبدو قريباً، فالخلاف السياسي الطائفي المذهبي بات أكثر تعقيداً من السابق، خصوصاً أن هناك مخاوف من تبعات شعبية لأي قرارات اقتصادية من الممكن أن تلجأ إليها الحكومة العتيدة، خصوصاً من قبيل رفع الدعم كلياً، وهو ما بات شبه حاصل في الواقع، أو تحرير سعر صرف الليرة رسمياً، ما قد يقفز بالدولار إلى مستويات أعلى مما هي عليه اليوم. وبالتالي من الواضح أنه إضافة إلى حالة الانقسام السياسي، هناك نوع من التهرب من تحمل مسؤولية ما قد تؤول إليه الأمور في حال تنفيذ طلبات المجتمع الدولي، ولا سيما صندوق النقد، لمساعدة لبنان.

نوع آخر من الارتطام قد يكون على شكل فلتان أمني يتدحرج إلى ما يشبه حرباً أهلية، وهو ما بدأنا نشهد ملامحه في أكثر من منطقة، خصوصاً ما حدث في طرابلس (شمالي لبنان) في الأيام الأخيرة من مواجهات بين المحتجين والقوى الأمنية تطورت إلى استخدام الأسلحة. الأمر قد يتجه إلى مزيد من الفلتان الأمني، مع زيادة الاحتقان بين المواطنين ذوي الدخل المحدود، والذين ربما يلجؤون إلى عمليات سلب ونهب لتأمين قوت يومهم، وهو ما بدأ فعلياً يحصل، لكن لا يزال على نطاق ضيق.

تصاعد الفلتان الأمني من المحتمل أن يدفع إلى تدخل دولي، وحتى ربما فرض وصاية على لبنان، وخصوصاً أن الأزمة الاقتصادية اللبنانية صنفت على أنها ثالث أكبر أزمة في العالم. مثل هذه الوصاية هي حالياً شبه قائمة، مع تسليم الملف اللبناني إلى فرنسا التي بدأت تتحدث عن فرض عقوبات على المسؤولين اللبنانيين في إطار الضغط عليهم للاتفاق على تشكيل الحكومة. غير أن هذا الحديث لم يؤد إ

السودان بين حكومة حمدوك وسطوة العسكر

محمود الريماوي

شهد السودان، في الأيام القليلة الماضية، جملة مسيراتٍ عمّت معظم ولايات البلاد، احتجاجاً على عدم تحقيق أهداف الثورة التي أطاحت حكم عمر البشير في إبريل/ نيسان من عام 2018، وكذلك على سوء الوضع المعيشي، بما أعاد عقارب الساعة إلى الوراء. وبينما كانت الأنظار مشدودةً إلى هذه الموجة الجماهيرية الجديدة، فقد ظهرت الشرطة السودانية وهي تؤدّي دورين معاً. الأول عملت فيه على قمع الحركة الاحتجاجية بالهراوات والغاز المسيّل للدموع، منعاً لوصول الجمهور الغاضب إلى مواقع سياديةٍ تتعلق بقيادة القوات المسلحة ومقر مجلس السيادة. وتمثل الدور الثاني الذي نهضت به الشرطة بخروج أعداد كبيرة من أفرادها بمسيراتٍ في الخرطوم، احتجاجاً على ضعف الرواتب التي يتلقاها أفراد هذه القوة (ما يقارب 30 دولاراً شهرياً)، وللدفاع عن سمعتها المهنية والوطنية نتيجة زجّ أفرادها في مواجهات دامية مع الجمهور، ثم لسببٍ آخر لا يقل أهمية ويتمحور حول الشكوى من ازدواجية مرجعيتهم بين الحكومة ومجلس السيادة الذي يضم عسكريين ومدنيين، لكن رئاسته للعسكر، بحسب اتفاق أغسطس/ آب 2019، الذي سمّي الإعلان الدستوري.

ومع مشهد الغليان الشعبي الذي يعيد إلى الأذهان احتجاجات عام 2018 ضد حكم الفريق البشير وحزبه المؤتمر الوطني، فإن الراهن السياسي السوداني يشكو من ضبابيةٍ ثقيلةٍ تخللها أخيراً أمرٌ ذو أهمية، تتطرّق إليه السطور اللاحقة، فالاتفاق الدستوري منح المكون العسكري فترة 21 شهراً لقيادة البلاد، على أن يتولى المكون المدني، عقب ذلك، رئاسة مجلس السيادة، ويتخلل ذلك تشكيل مجلس تشريعي، بمهمّات محدودة، فيما تجرى انتخاباتٌ برلمانيةٌ في مطلع عام 2024 لانتخاب مجلس تشريعي يخلف المجلس المعيّن المؤقت. وإذ انتهت الفترة المتفق عليها للمكون العسكري في 21 مايو/ أيار للعام الجاري، فإن هذا التاريخ قد حلّ، من دون أن تنتقل القيادة إلى المكون المدني، وبدون أي تفسير لهذا الإخلال بالاتفاق، وبغير تحديد معالم خطة طريق (صاغ رئيس الحكومة عبد الله حمدوك أخيراً خطةً طموحة، بغير التطرّق إلى تحدّيات تطبيق الإعلان الدستوري). وواقع الحال أن عدم التقيد بالاتفاق الأساسي الذي جرى قبل نحو عامين يومئ إلى تغيير المعادلات السياسية، وإلى أن ما بدا مؤقتاً وانتقالياً في سبيله إلى أن يتحول إلى الثبات والديمومة بقوة الأمر الواقع. وخلال ذلك، يغطي مجلس السيادة قمعه الاحتجاجات وانفراده بتقرير الأمور السيادية، بالادّعاء بصفة مستمرّة أن الغضب الشعبي يوقد ناره حزب المؤتمر الوطني، المنحلّ. بهذا، فإن هذا الحزب وحده الذي يُفسد العلاقة بين حكم مجلس السيادة والرأي العام. وهذا استهتار مفرط بذكاء السودانيين، إذ ينبئ ما يجري، منذ نحو عامين، باستبدال طاقم عسكري حاكم بطاقم جديد، مع ما يتسم به حكم العسكر من فرديةٍ ومن انقطاع عن الشعب المدني. وكان لافتاً حين تم الإعلان عن الاتفاق الدستوري أن الجماهير أخذت تهتف «مدنية مدنية»، فيما كان نائب رئيس مجلس السيادة، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، يخرج من الاجتماع، وذلك بمطالبةٍ صريحةٍ بدولةٍ مدنيةٍ ينبني الحكم فيها على إرادة الناخبين والمؤسسات الدستورية المنبثقة عنها، لا أن يتولّى العسكر الحكم بصورة مباشرة أو مداورة من خلال واجهة مدنية. وثمّة استحقاق آخر، تم القفز عنه، وهو الإعلان عن نتائج التحقيق في المجزرة التي ارتكبت أمام مقر القيادة العسكرية في 3 يونيو/ حزيران 2019، وأوقعت 128 قتيلاً على الأقل من المعتصمين، وقد ألقيت جثث بعض هؤلاء الضحايا في نهر النيل. ومنذ ذلك التاريخ، يتم تجهيل أسماء الفاعلين، ومن أصدر الأوامر بقتل المعتصمين بدم بارد. وغنيٌّ عن القول إنه يتعذّر الاستبشار بعهدٍ جديدٍ من حكم القانون وتحقيق أهداف الثورة، فيما يستهل هذا العهد بداياته بارتكاب مثل هذه المذبحة، ثم العمل على طي صفحتها.. فما الذي يكون، والحالة هذه، قد تغير عن حكم البشير؟ مع بقاء أمور كما هي عليه، مثل هيمنة المؤسسة العسكرية على قيادة الدولة، وعلى القرارات السيادية، بما فيها توقيع اتفاقياتٍ دولية، وتبخيس قيمة الحريات العامة والفردية بالجمع بين خطاب حقوق إنسان وممارساتٍ نقيضة تهدر هذه الحقوق، وافتقاد وجود آلية لمكافحة الفساد على جميع مستوياته في القطاعين، العام والخاص، ولمنع قيام بيئةٍ يزدهر فيها الفساد. وإلى جانب القفز عن استحقاق نقل القيادة إلى المكون المدني، فإنه قد تم القفز عن استحقاق تشكيل مجلس تشريعي مؤقت، تختار قوى الحرية والتغيير ثلثي عدد أعضائه، فيما تبلغ نسبة النساء فيه 40%. وقد جرى استغلال تصدّعات في صفوف هذه القوى للالتفاف على هذا الاستحقاق، والإيحاء بأن تشكيل مثل هذا المجلس لا يقدّم ولا يؤخّر في أحوال البلاد والعباد. وقد وقع تطور مهم في فبراير/ شباط الماضي مع الإعلان عن حكومةٍ ثانيةٍ وموسعةٍ برئاسة عبد الله حمدوك، ودخل إليها ممثلون للمعارضة ولقيادات الحركات المسلحة، واختار العسكر فيها مجدّداً وزيري الدفاع والداخلية، وكأن وزارة الداخلية مؤسسة ذات طابع عسكري، مثل وزارة الدفاع! وقد أعلنت الحكومة بتشكيلتها الجديدة، يوم 26 الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) بين قراراتٍ أخرى، تتعلق بالقضايا وجهاز المخابرات العامة، قرارها بتشكيل مجلس تشريعي خلال أقل من شهر، وهي مبادرة محمودة وشجاعة من حمدوك، وإن كان مستغرباً بعض الشيء التوجّه نحو تشكيل هذا المجلس في غضون أربعة أسابيع فقط، بعد تأجيل وتسويف طويلين سابقين. إذ تكمن الخشية في ألّا يتمكّن المجمع المدني ولجان المقاومة والأحزاب من الاتفاق خلال هذه الفترة القصيرة على أسماء الممثلين، مع احتمال تحميل مسؤولية الإخفاق للقوى المدنية. على أنه يمكن ملاحظة أن حمدوك، وهو يدرك حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تثقل كاهل السودانيين (نحو 44 مليون نسمة)، ومنها أزمة سد النهضة ومياه النيل، مع تعقيدات الوضع الانتقالي، فإنه بات ينتهج سياسة تقوم على تحقيق إنجازاتٍ محدودةٍ ومتراكمة، ومنح صلاحياتٍ أكبر لحكومته، بما يشمل المجال الأمني، بما يشيع مناخاً سياسياً جديداً، ومعه معادلة نهضوية جديدة، قوامها أن المكوّن المدني سوف يجد تمثيله الفعلي في الحكومة متعددة الأطياف، ذات الصلاحيات الواسعة وصاحبة الولاية العامة، إضافة إلى المجلس التشريعي المزمع تشكيله، على أمل أن تسهم هذه الحكومة، مع هذا المجلس، في تمكين البلاد من عبور المرحلة الانتقالية، وبحيث تتقلص تدريجياً نزعة المكون العسكري لمجلس السيادة إلى الانفراد بالحكم، وبغير احتكاكٍ معه، وتتقلص معها سطوته على الشارع التي لا يحدّها حد، ولا يقيدها قيد. فهل تنجح حكومة حمدوك في تحقيق هذا الطموح، وهل ينشأ تعاون وثيق بين الحكومة وقطاعات المجتمع السياسي والمدني الواسعة، من أجل شقّ طريق آخر، وبدون التقيد الحرفي دائماً بالإعلان الدستوري، وتتحقق فيه الأهداف نفسها التي هتف بها الثوار، وقضى من أجلها عشرات المعتصمين والمحتجين من زهرة شباب السودانيين على مدار السنوات الثلاث الأخيرة؟

(كاتب من الأردن)

> هيمنت المؤسسة العسكرية على قيادة الدولة، وعلى القرارات السيادية، بما فيها توقيع اتفاقيات دولية، وتبخيس قيمة الحريات العامة والفردية

> تم القفز عن استحقاق تشكيل مجلس تشريعي مؤقت، تختار قوى الحرية والتغيير ثلثي عدد أعضائه، فيما تبلغ نسبة النساء فيه 40%

المجلس اليمني الجنوبي... فشل الانتقال إلى السلطة

بشرى المقطري

تبرز تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، باعتباره أحد القوى المحلية التي صعّدتها الحرب في اليمن، بحيث استطاع فرض نفسه قوة سياسية وعسكرية في جنوب اليمن. ومع تباين التجربة السياسية للمجلس عن القوى المحلية المسلحة التي تنشط في المناطق اليمنية الأخرى، سواءً التي تمتلك أجهزتها الخاصة، أو التي ما زالت تعمل تحت مظلات سياسية أخرى، من حيث موقعها في السلطة وطبيعة التحدّيات التي تواجهه، فإنها تتشابه في أدواتها، وكيفية إدارته لها، بحيث أعاق ذلك انتقالها من الحالة الميليشياوية إلى مرحلة سلطة الأمر الواقع، كما أن المشكلات التي رافقت نشوءها حدّت من تطوّرها السياسي، إضافة إلى أن فشلها في إدارة الأجهزة التي أسّستها بديلا لمؤسسات الدولة أنتج حالة من الفراغ الأمني أضرّ بحياة المواطنين في المناطق الخاضعة لها. وفيما يراهن المجلس الانتقالي على ورقة سياسية رابحة، تمثيل المظلومية الجنوبية، لتنمية حظوظه المستقبلية، إلا أن ذلك كما يبدو ليس خياراً مضموناً يمكن الاعتماد عليه، وذلك في ضوء طبيعة إدارة المجلس لسلطته في مدينة عدن، بما في ذلك منظومته العسكرية المتصارعة، الأمر الذي يجعله مرتهناً لاستمرار الظرف السياسي الحالي أكثر من امتلاكه أدواتٍ للانتقال إلى مرحلة السلطة الفعلية.

حكمت أداء المجلس الانتقالي عدة عوامل، أثّرت على أدائه السياسي، كما أوجدت تحدّيات عديدة فشل في التعامل معها. وفي هذا السياق، يشكّل الذراع العسكري أبرز التحدّيات الجوهرية التي تواجهه، والتي تمثل أيضاً تحدّيا لمعظم القوى المحلية التي سبق تأسيسها تشكيل ذراعها العسكري، فبعد استكمال بناء الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية من الإمارات، تأسّس المجلس بعد أكثر من عامين مظلة سياسية لهذه القوى، إلا أن طبيعة هذه التشكيلات المتنافرة والمتنافسة يجعل من الصعب على المجلس بسط سلطته عليها، على الرغم من اعتماده عليها في دورات الصراع التي خاضها ضد السلطة الشرعية، والتي مكّنته من السيطرة على مدينة عدن. ومن جهة ثانية، تشكّل الموارد المالية التي يعتمد عليها المجلس لإقامة فعالياته السياسية، وأيضاً لكسب ولاءات القيادات العسكرية والأمنية، والزعامات الاجتماعية مشكلة أخرى، جعلته محكوماً باشتراطات المموّل. ومن جهة ثالثة، تمثل المشكلات البنيوية والتنظيمية للمجلس تحدّياً آخر، حدّد علاقته بمحيطه السياسي، بحيث أعاق تمدّده، فضلاً عن تصوره الملتبس لمفهوم استعادة «الدولة الجنوبية المفقودة»، والآليات التي اتبعها لتحقيق تلك الغاية.

بحسب توصيف المجلس الانتقالي، تنضوي الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية، كقوات الدعم والإسناد وقوات العاصفة، وغيرها من التشكيلات، تحت مسمّى «القوات المسلحة الجنوبية». ومع فخامة هذا التوصيف، إلا أنه لا يستند، في الواقع، على أسس حقيقية، تنظيمية أو وظيفية، بما في ذلك قيادة عسكرية موحدة تنظّم عمله، فضلا عن افتقاره إلى وحدة العقيدة السياسية المقاتلة، بحيث يمكن توصيفه قوة مسلحة جنوبية موحّدة، إذ إن تحليل بُنية هذه القوى وقوامها البشري، وكذلك المناطق التي تنتمي لها، وزعامتها المحلية التي تعاقبت عليها منذ تأسيسها، بما في ذلك طريقة إدارتها أجهزتها والعلاقات البينية في صفوف أعضائها، يكشف عن المشكلات العميقة داخل بُنيتها، والتي كرّستها قوة مسلحة منفلتة، بحيث تخوض، من وقت إلى آخر، حرباً في مدينة عدن، الأمر الذي جعلها عبئاً على المجلس، وإنْ وظفها في صراعه مع القوى المنافسة له؛ فمن جهةٍ، مثلت طبيعة قوامها البشري أحد هذه المشكلات، إذ إن عدم انتماء أفرادها للمؤسسة العسكرية الرسمية أدّى إلى غلبة الطابع الميليشياوي على أدائها، بحيث افتقرت للبعد النظامي. كما شكّل اقتصار قوامها البشري على الأفراد من خلفيات مناطقية تنحدر منها قيادة المجلس الانتقالي، إلى صبغها بصبغة مناطقية، بما في ذلك سيطرة العقائديين على بعض أجهزتها. ومن جهة ثالثة، أفضى افتقار معظم أفرادها إلى التأهيل العسكري والخبرة الأمنية إلى تحوّلها إلى أداة للعنف ضد المواطنين، وهو ما يمثل عبئاً سياسياً وأخلاقياً على المجلس، بتصديره أحد المنتهكين الدائمين لحقوق الإنسان في اليمن، سواءً تم ذلك بتواطئه أو عدم معرفته بذلك. إضافة إلى فشل هذه الأجهزة في ضبط الأمن وتطبيع الحياة في مدينة عدن، بل تحوّلت إلى سبب المشكلة الأمنية. ومن جهة رابعة، أدّى خضوع تعيين القيادات في هذه الأجهزة لقرار رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، الرئيس الأعلى للقوات المسلحة الجنوبية»، من دون أي اعتباراتٍ للتدرّج في القيادة، إلى تنمية الصراعات بين قياداتها، بحيث خاضت حرب شوارع، كما شهدته مدينة عدن من اقتتالٍ بين قوات الحزام الأمني وقوات الدعم والإسناد، والتي أسفرت عن إقالة الزبيدي القائد العام لألوية الدعم والإسناد، محسن الوالي، وتعيين قائد لقوات الحزام الأمني، وضمّها إلى وزارة الداخلية، إلا أن ذلك لا يعدو كونه ترحيلا للصراعات بين قواته العسكرية، وتحميل السلطة الشرعية مسؤوليتها. ومن جهة خامسة، وعلى الرغم من تبنّي عناصر هذه الأجهزة أطروحات المجلس الاستقلالية، إلا أنه لا يمكن ضمان ولاءات طبيعتها المناطقية، إضافة إلى مشكلة رواتب الأفراد المنضوين في هذه التشكيلات التي تمثل تحدّياً دائماً للمجلس، كونه الجهة التي تتبنّاها على الأقل سياسياً.

إدراك قوة أي مكون محلي تتأتّى من طرق تمويله ومدى ديمومتها، وقدرته على تغطية نفقات تشغيل هيئاته المختلفة، ونشاطه السياسي والاجتماعي. وإذا كان المجلس الانتقالي ليس حزباً سياسياً، بحيث يعتمد على اشتراكات أعضائه، كما أنه لا يمتلك أصولا ثابتة، ليضمن موارد دائمة، فإنه اعتمد، مثل معظم القوى المحلية في اليمن، على سيطرة التنظيمات العسكرية التابعة له على إيرادات الدولة، وفرض رسوم جبايات على المحلات التجارية الواقعة في المناطق الخاضعة له، إضافة إلى دعم التجار الموالين له، إلا أن تلك المصادر صعّدت الصراعات بين أجنحته العسكرية، بما في ذلك السياسية، كما أنها لا تمثل مورداً دائماً، إذ إن قيام دولة مركزية تشرف على هذه الإيرادات يقوّض الأساس المالي الذي تعتمد عليه، ما يجعلها ترتهن لدعم الدول المتدخلة في اليمن، ففي حين تكفّلت الإمارات، طوال السنوات الماضية، بتمويل أنشطة المجلس، بما في ذلك إيجار مقارّه، وتنظيم رحلات لقياداته السياسية لتسويق المجلس دولياً، فإن مظاهر الدعم السعودي المالي تبدو حاضرة وبكثافة أخيرا، وذلك بعد تشكيل حكومة المناصفة، حيث موّل اللقاءات الجماهيرية لقيادات المجلس، واستضافة وفود من المناطق الجنوبية إلى مدينة عدن، ومنحهم حوافز مالية، فقد وصل حجم تمويل الفعاليات أخيرا، بحسب متابعين، إلى ما يقارب المليون ريال سعودي. ومع أهمية هذا الدعم للمجلس حاليا، إلا أنه يجعله محكوما باشتراطات الممول السياسية، ومن ثم تكريسه قوة محلية غير مستقلة اقتصادياً، لا تملك خيارها السياسي.

مع التوليفة المتصارعة لأجهزته الأمنية والعسكرية، إلا أن المجلس الانتقالي نجح في تكريس سلطته السياسية، وذلك بعد انخراطه في الحكومة، نتيجة شروط التمكين التي فرضتها السعودية والإمارات، إلا أن المشكلات البنيوية والتنظيمية داخل المجلس أعاقته من أن يتحوّل إلى كيان مؤسسي أو يتمدّد نحو مناطق جنوبية أخرى، إذ حصر استمرار احتكام المجلس لرئيسه عيدروس الزبيدي الذي انفرد في توجيه المجلس وإدارته السلطات بيده، بحيث حوّل الهيئات الأخرى إلى رديف لسلطة الرئيس، كما كرّس تنافس أجنحة المجلس السياسية بين قيادات الضالع ويافع، والذي أنتج أيضا الصراع بين قيادات الحزام الأمني والدعم والإسناد اعتماد المجلس على زعامات محلية، وليس على مشروع سياسي يمتلك أدواتٍ ورؤية مستقبلية، كما أن فشل المجلس في تجاوز تركيبته الجغرافية جعله محصورا في مناطق معينة، إذ ظلّ يستند إلى حاضنة اجتماعية تتركّز في مدينة الضالع، مسقط رأس رئيس المجلس، والمناطق المهزومة في حرب صيف 94، وإنْ لم تمثّلها سياسياً، إضافة إلى بقايا السلاطين وحواضن ما قبل استقلال جنوب اليمن من الاستعمار البريطاني، الأمر الذي جعل المجلس غير قادرٍ على اختراق بيئاتٍ جنوبيةٍ جديدة، فعلى الرغم من حرص رئيس المجلس على تجاوز العائق الجغرافي، بعقده لقاءاتٍ سياسيةٍ لقيادات محلية من خارج المثلث الجغرافي للمجلس، وتحديداً من مدن أبين وشبوة وحضرموت، بما في ذلك تطعيم المجلس بزعامات من هذه المناطق، فإن هذه السياسة لا تُسهم في تفكيك الطوق الجغرافي الذي يعيق المجلس عن التقدّم جغرافيا، سواء باختراق حالة الانقسام في مدينة أبين، أو التمدّد نحو مدينتي شبوة وحضرموت، أهم المناطق الغنية في جنوب اليمن، وكذلك تغيير بنية المجلس المناطقية؛ وعدا عن منازعة سلطة الشرعية في مدينة لحج، وتكريس حالة الاستقطابات السياسية، فإن نشاط المجلس ظل منكفئا في مدينة عدن، وإنْ أنتج فيها واقعاً مأساوياً يعاني منه المواطنون.

في مدينة عدن، لا شيء سوى الفوضى والعنف ودورات الصراع التي انتقلت من صراع الفرقاء إلى صراع الأجنحة العسكرية للمجلس الانتقالي، والتي خلفت، أخيرا، عشرات الضحايا من المدنيين، وذلك نتيجة لتوليفة أذرع المجلس، وإدارته السلطة في مدينة عدن، حيث عكس تصوّره الملتبس لشكل الدولة الجنوبية، وطريقة استعادتها، والتي تبدأ، بحسب الآليات التي اتبعها، من تعطيل السلطة المحلية، لا إنتاج سلطة بديلة، وأيضاً تشكيل هيئاتٍ سياسيةٍ أثبتت أنها لم تكن سوى تقويض لمؤسسات الدولة الهشّة، فإضافة إلى تعطيله سلطة محافظ مدينة عدن، أحمد لملس، المعيّن بموجب «اتفاق الرياض»، ممثلا لسلطة المحلس الانتقالي، عمد رئيس المجلس إلى القيام بصلاحيات المحافظ الأمنية والسياسية والإدارية، ومراقبة عمل المؤسسات عبر الهيئات السياسية التي شكّلها، بما في ذلك السيطرة على مباني الدولة بالقوة، فأعاق عمل مؤسسات الدولة. ومن ثم، وبأي شكل، لا تعني تلك الخطوات، ومع أثرها السياسي الآني لكسب حماسة أنصاره، أنها أدواتٌ لاستعادة الدولة المنشودة، بل تعد تكريساً ممنهجاً للفوضى وتعقيد الوضع الإنساني للمواطنين. فيما لا تعدو عن كونها، في الوقت الحالي، منازعة لسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وفرض الزبيدي حاكما لمدينة عدن، وإنْ فشل في أن يكون قائداً خارج المدينة المنكوبة. في كل الحالات، ومع أهمية التمكين السياسي والقوة العسكرية الباطشة، والتمويل الإقليمي لفرض المجلس قوة عسكرية، فإن ذلك لا ينتج وعيا لدى القوة المتغلبة بمفهوم الدولة، سواء الدولة الهشّة الحالية التي يسعى إلى تفكيكها أو الدولة المفقودة التي يريد استعادتها؛ بحيث فشلت حتى في السيطرة على أجنحتها العسكرية، كما أن هراوات القوة وحماية المتدخلين، وإنْ صنعت زعامات محلية طارئة، لا تصنع قائداً محنكاً، يمكن أن تُجمع عليه القوى المتربّصة بنفسها.

(كاتبة يمنية)

> تكفّلت الإمارات، طوال السنوات الماضية، بتمويل أنشطة المجلس الانتقالي، بما في ذلك إيجار مقارّه، وتنظيم رحلات لقياداته السياسية

> نجح المجلس في تكريس سلطته السياسية، بعد انخراطه في الحكومة، نتيجة شروط التمكين التي فرضتها السعودية والإمارات

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads